الزِّيادة مفهومها وفائدتها ، وأنواعها وعلاقتها بالمعنى

The Concept, Benefits, Types, and Relationship of "AZiyada" (Addition) to Meaning .

أ.د. عبد الحفيظ مولاي طالبي *

[1] مركز التعليم المستمر، جامعة الإمارات (الإمارات العربية المتحدة)، الإيميل المهني: moulayt60@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2022/ 04/01	تاريخ القبول:20 /2022/06	تاريخ النشر:26 /2022/06

ملخص:

يتناول هذا البحث موضوع الزيادة في بنية الكلمة، أو الزيادة عند علماء الصرف العربي؛ فيبحث مفهومها في اللغة والاصطلاح، ويتحدّث عن فائدتها في اللغة العربية، كما يفصّل الكلام على أربعة من أنواعها، وهي: الزيادة للإلحاق، وزيادة المدّ، والزيادة من أصل الوضع، والزيادة للمعنى، ثمّ يقف وقفة متأنية فاحصة عند علاقة المعنى بالمبنى. وعلى هذا سوف يكون مخطط البحث وفق ما يأتي:

1 – مفهوم الزيادة لغةً واصطلاحاً.

2- فائدة الزيادة.

3 - أنواع الزيادة.

4 - علاقة المعنى بالمبنى.

الكلمات المفتاحية : الأصلي والزائد، زيادة المبنى، زيادة المعنى، الصيغة والوزن، علاقة المعنى بالمبنى.

Abstract: Word augmentation, or simply augmentation as known in the field of Arabic morphology, is a topic that has drawn endless discussions and divided Arab morphologists through the ages. The present paper explores this concept in language and terminology and looks at its importance in the Arabic language. It further elaborates on four of the augmentation types described by Arabic scholars. These are: new word creation with gemination on a three-consonant root word, vowel elongation, verb creation through noun derivation and second root consonant gemination. Finally, the research carefully examines the complex question of the relationship between meaning and form.

* أ.د.مولاي عبد الحفيظ طالبي

Keywords: Original; excessive ; structural addition ; semantic addition ; form; pattern, the relationship between structure and meaning.

1. مفهوم الزيادة لغةً واصطلاحاً:

يدور مفهوم الزيادة في اللغة العربيّة حول ثلاثة معانٍ متّصلٍ بعضها ببعض، وهي: الفضل، والنموّ والزكاء، وخلاف النقصان[1]. وإن يكن ابن فارس (ت 395هـ) قصرها على المعنى الأوّل فلعلّ ذلك راجع إلى هذا الارتباط بينها، يقول: "الزاي والياء والدال أصل واحد يدلّ على الفضل، يقولون: زاد الشيء يزيد فهو زائد، وهؤلاء قوم زَيْدٌ على كذا، أي يزيدون"[2]. فهو - كما نرى - يجعل المعنى مقصوراً على الفضل؛ لأنّ النموّ والزكاء فضل، ولأنّ الفضل يكون أيضاً خلاف النقصان. نقول: زاد المال إذا نما وزكا وكان ذا فضل، وزاد المال خلاف نقص.

ويستعمل الفعل المجرّد (زاد) لازماً حيناً، ومتعدّياً إلى مفعول واحد أو مفعولين، بحسب المعنى المراد، حيناً آخر. نقول: زاد المال، أي نما وزكا. يقول الجوهريّ (ت398هـ): "زاد الشيء يزيد زَيْداً وزِيادةً، أي ازداد"[3]، مفسّراً الفعل المجرّد بمزيده (ازداد) الذي تدلّ صيغة "افتعل" فيه على المطاوعة ليعبّر عن كونه لازماً.

ومن استعمال هذا الفعل متعدّياً إلى مفعول واحد قوله تعالى: ﴿**يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾[4]، أي أنّ الله - سبحانه وتعالى - يزيد في خلق الملائكة كيف يشاء من ضخامة الأجسام وتفاوت الأشكال[5]. وفسّر الإمام النسفيّ (ت701هـ) هذه الآية بقوله: "الآية مطلقة تتناول كلّ زيادة في الخلق من طول قامة، واعتدال صورة، وتمام في الأعضاء، وقوّة في البطش، وحصافة في العقل، وجزالة في الرأي، وذلاقة في اللسان، ومحبّة في قلوب المؤمنين، وما أشبه ذلك"[6]. والملاحظ أنّ الفعل قد استعمل في الآية الكريمة متعدّياً إلى مفعول واحد هو اسم الموصول "ما"، الذي يصلح أن يقع موقعَه أيُّ مفعول من المفاعيل التي فُسِّر بها.

ومن استعمال الفعل متعدّياً إلى مفعولين قولنا: زدتُ المسألة بحثاً فازدادت وضوحاً وبياناً، وقوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدىً وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ**﴾[7]، أي أنّ الله يزيد المهتدين المتّقين هدايةً ويلهمهم رشدهم[8]. وقد كثر استعماله متعدّياً إلى مفعولين في القرآن الكريم[9]. أمّا الآية التي ذكرناها فقد تعدّى فيها الفعل إلى مفعولين، هما: الضمير العائد إلى اسم الموصول "الذين"، والاسم الظاهر "هدى".

وقد أشار الزبيديّ (ت1205هـ) إلى الاستعمالات المختلفة لهذا الفعل فقال: " الزَّيْدُ: بالفتح والكسر والتحريك... والزِّيادَةُ بالكسر، والمَزِيدُ، والمَزادُ، والزَّيْدانُ بفتح فسكون، كلّ ذلك بمعنىً، أي بمعنى النموّ والزكاء... وزِدْتُهُ أنا أَزِيدُهُ: جعلت فيه الزيادة... وزاده الله خيراً وزَيَّدَهُ خيراً . إشارة إلى أنّ زاد يتعدّى إلى مفعولين ثانيهما: خيراً، ومنه قوله تعالى: ﴿**فَزَادَهُمُ اللهُ مَرَضاً**﴾[10] وأمثاله، ولا عبرة لمن أنكره . فزاد، وقد يتعدّى لواحد، ومطاوعه: زاد لازماً وازداد، ومطاوع المتعدّي لاثنين يتعدّى لواحد، نحو: زاد كذا وازداد. وفي "العناية" أنّ "ازداد" يرد في كلامهم لازماً ومتعدّياً باتّفاق أهل اللغة"[11].

ومن الصيغ المزيدة المستعملة من هذا الفعل: تَزَيَّدَ، وتَزايَدَ، واسْتَزادَ. ومن ذلك قولهم: تَزَيَّدَ السعرُ وتَزايَدَ إذا غلا، والمصدر التَّزَيُّدَ والتَّزايُدُ. وفلان يتزيَّد في كلامه وفعله ويتزايد إذا كان يتكلّف الزيادة ومجاوزة ما ينبغي، ومنه سُمِّيَ التزيُّد في الكلام كذباً. ومنه قولهم: تزيّدت الإبل في سيرها إذا تكلّفت فوق طاقتها[12]. ومنه قولهم: استزاد إذا طلب الزيادة. وقد يستعملون "ازداد" للدلالة على الطلب أيضاً[13]. ومن الاستعمال المجازيّ قولهم: فلان يستزيد فلاناً، أي يستقصره ويشكوه ويعتب عليه في أمر لم يرضَه منه[14].

والملاحظ أنّ كلّ هذه الاستعمالات تتّصل بسبب بما قدّمناه من المعاني العامّة للفعل المجرّد.

أمّا المعنى الاصطلاحيّ للزيادة فلا يبعد عن المعنى اللغويّ؛ إذ يقصد به علماء الصرف إضافة حرف أو أكثر إلى بنية الكلمة[15] من غير أن تكون هذه الزوائد من الأصول، وقد تسقط في بعض التصاريف[16]. وتكون هذه الزيادة إمّا بإضافة حرف أو أكثر من حروف الزيادة إلى أحرف الكلمة الأصليّة[17]، أو بتكرار حرف أو حرفين من أصول الكلمة[18]، أو بهما معاً[19].

أمّا زيادة حروف الزيادة فلا تكاد تحصى كثرةً. وأمّا تكرير حرف من أصول الكلمة فيكون بتضعيف العين واللام نحو: سُلَّمٌ، وسَلَّمَ، وعُتُلٌّ، وبِلِزٌّ. وأمّا تكرير حرفين فيكون بتضعيفهما معاً نحو: صَمَحْمَحٌ وذُرَحْرَحٌ[20]. ولم تكرّر الفاء إلاّ في كلمة واحدة ومعها زيادة أخرى هي: مَرْمَرِيسٌ[21]. وأمّا اجتماع الزيادتين، أي التكرير وحرف الزيادة، فأمثلته كثيرة منها: بُهْلُولٌ، وعَقَنْقَلٌ، وعَثَوْثَلٌ، واعْشَوْشَبَ، واخْشَوْشَنَ، وابْيَضَّ، واسْوادَّ، واطْمَأَنَّ[22].

وتجدر الإشارة، هاهنا، إلى أنّ مفهوم النموّ ملحوظ في المعنى الاصطلاحيّ للزيادة أيضاً، وإن لم يشر إليه العلماء؛ وذلك أنّ الزيادة في الأسماء والأفعال من أهمّ مصادر غَناء الثروة اللغويّة ونمائها، ومن أهمّ طرائق تنوّع الأداء والتعبير عن المعاني المختلفة[23].

ولعلّ أوّل من استعمل الزيادة بمفهومها الاصطلاحيّ سيبويه (ت180هـ) القائل في "باب علم حروف الزوائد"[24]: "أمّا الميم فتزاد أوّلاً في مَفْعُول، ومِفْعال، ومَفْعَل، ومِفْعَل، ومَفْعِل، ومُفْعَل، ومُفْعِل، ومُفْعُل"[25]. فهو يقصد أنّ الميم لا تكون أصليةً في مثل هذه الأوزان، بل تكون مضافةً إلى أصول الكلمات، نحو: مَفْتُوحٌ، ومِفْتاحٌ، ومَقْتَلٌ، ومِضْرَبٌ، ومَضْرِبٌ، ومُنْتِجٌ، ومُنْتَجٌ، ومُنْخُلٌ.

ويجب التنبيه إلى أنّ علماء الصرف لا يقصدون بالزيادة أنّ هذه الأحرف زائدة في المعنى لا يُحتاج إليها، إنّما يريدون أنّها زائدة في اللفظ أو البناء أضيفت إلى الأحرف الأصول لتصبح معها دالّة على المعنى المراد. فالميم والواو مثلاً في الكلمة الأولى تدلاّن بمعية الفاء والتاء والحاء على اسم المفعول من الفتح، وهي مع الألف والأصول نفسها دالّة على آلة الفتح في الثانية، وهي مع القاف والتاء واللام دالّة على المصدر الميميّ بمعنى القتل، وهي دالّة مع الأصول الثلاثة على آلة الضرب في "مِفْعَل"، أي: "مِضرَب"، وعلى مكانه أو زمانه في "مَفعِل"، أي: "مَضْرِب"، إلى غير ذلك من المعاني.

وقد توالى استعمال هذا المصطلح عند العلماء اللاحقين، وتوارثوه جيلاً عن جيل إلى درجة أنّهم جعلوا أحد أغراض علم الصرف التمييز بين الزائد والأصليّ في الكلمات[26].

وكذلك استخدموه في الجانب النحوي، وإن كان المتتبع لدراسات النحويين الأقدمين لا يجد عندهم تعريفاً واضحاً لمصطلح الزيادة إلا أن الناظر في كلامهم يستطيع أن يستخرج للزيادة تعريفاً هو:[27] اعتبار كلمة ما خارجة عن أصل التركيب النحوي؛ لأنها لا تتأثر - نحويًا - بما قبلها، ولا تؤثر في المحل الإعرابي لما بعدها. أي: أن الكلمة تعد زائدة - في الصناعة النحوية - إذا لم يؤثر فيها ما قبلها، ولم تؤثر في محل ما بعدها[28]فلم تعمل فيه؛ ومن ثم يمكن إسقاط الزائد دون أن يحدث خللا في أصل التركيب.

ويطلق عليه –أحيانا– مصطلح "اللغو"؛ فقد عد سيبويه (ما) في قوله تعالى: ﴿**فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ**﴾[29] لغواً "في أنها لم تحدث؛ إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيدٌ للكلام".[30]

2- فائدة الزيادة:

لقد دارت أقوال النحاة في فائدة الزيادة حول أمرين:[31]

أولهما: لفظي، وهو أن الزائد قد يكون لتزيين اللفظ، وإقامة الوزن، والسجع وزيادة الفصاحة؛ فربما لم يتمكن اللفظ المفرد في الوزن أو في شيء من الأمور اللفظية فإذا دعم بشيء من هذه الزوائد صلح.

ثانيهما: معنوي، فربما جاء الزائد تقوية وتأكيدا لمعنى الكلام الذي ورد فيه. قال الخوارزمي: "فإن سألت: فكان يجب أن تورد (إنَّ) و(أَنّ) مشددتين في هذا الباب؟ أجبت: زيادة حروف الصلة تبين زيادتها بالإضافة إلى ما لها من المعنى وبالإضافة إلي أصل الكلام، بخلاف (إن) و(أن) فإنه لم يتبين زيادتها بالإضافة إلى ما لها من معنى"[32].

وممّا يعزّز كلام النحاة واللغويّين على فائدة الزيادة مناقشتهم لوجود الزائد في القرءان الكريم؛ فالذين قالوا بالزيادة – من النحويين والمفسرين – لم يعنوا بها أن يكون وجود اللفظ كعدمه من ناحية المعنى، بل يعنون بها أحد أمرين:

أولهما: أنك لو حذفت الكلمة التي قيل بزيادتها لم يتغير الكلام عن معناه الأصلي. "وإنما قلنا لم يتغير عن معناه الأصلي؛ لأن زيادة هذه الحروف تفيد معنى، وهو التوكيد، ولم تكن الزيادة لغير معنى البتة؛ لأن التوكيد معنى صحيح؛ لأن تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى"[33]. وهذا ما يوضحه السكاكي، بقوله: "متى حكمنا على حرف بالزيادة، لم نرد سوى أن أصل المعنى بدونه يختل، وإلا فلا بد من أن تثبت له فائدة"[34].

وهذا ما يفهم من قول سيبويه: إن الباء، في نحو: قولهم: "ليس زيد بجبان ولا بخيلا" زائدة؛ لأنها "دخلت على شيء لو لم تدخل عليه، لم يخل بالمعنى، ولم يحتج إليها، ولكان نصبا، ألا تراهم يقولون: "حسبك هذا" فلا يتغير المعنى"[35].

ثانيهما: أنه زائد في الصناعة الإعرابية على ركني الجملة وإن أدى معنى فيها. وهذا ما يمكن أن يفهم من قول سيبويه السابق: "وأما (ما) فتكون توكيد لغوا، وذلك قولك: متى ما تأتني آتك، وقولك: غضبت من غير ما جرم، وقال الله عز وجل: ﴿**فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ**﴾[36] وهي لغو في أنها لم تحدث إذ جاءت شيئا لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيد للكلام"، أي: أن (ما) في الآية الكريمة زائدة، وزيادتها هنا لجواز تعدي العامل قبلها إلى ما بعدها فلم تحدث شيئا، لا لأنها ليس لها معنى، بل تفيد معنى وهو التوكيد. وهذا يؤكده قول سيبويه في موضع آخر، متعرضا للكلمة التي تكون لغوا، وهي: "التي لم تحدث إذا جاءت، شيئا لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيد للكلام"[37] فكون الكلمة لغوا، أي: زائدة، لا يعني أن تفقد وظيفتها في الكلام؛ إذ لو كانت كذلك لما قامت بتوكيد المعنى، لكنها لغو باعتبار أنها لو أسقطت لاستقام المعنى، بخلاف العوامل التي يتغير المعنى بسقوطها، وربما أفضى ذلك لاختلاله.

أمّا قول بعض النحويين في التعبير عن الزائد: "أن يكون دخوله كخروجه"[38] فليس معناه أن "دخوله كخروجه" من ناحية المعنى، بل من ناحية الصناعة؛ إذ الزائد لا يتأثر – نحويا – بما قبله ولا يؤثر في محل ما بعده؛ ومن هنا كان دخوله كخروجه صناعة.

وهذا ما يشير إليه قول السيرافي في شرح الكتاب: "وإنما جاز الفصل بين الباء وبين (نقضهم) بـ (ما)؛ لأن (ما) لا يتغير بها الكلام، ولا تزيد فيه معنى، لم يكن من قبل دخولها إلا التوكيد، فلما كانت كذلك كان (دخولها كخروجها) ولو كان الفصل بين الجار والمجرور باسم أو ظرف أو فعل لم يجز"؛[39] فقوله: (فلما كانت كذلك) أي: لا تفيد معنى سوى التوكيد (كان دخولها كخروجها) أي: من حيث الصناعة، ومن ثم جاز الفصل بها بين الباء ومجروره مع شدة اتصالهما.

وأما قول ابن يعيش: "ويعنى بالزائد أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى"[40]، أي: من معانيه الأصلية بل يفيد معنى زائداً عن معناه الأصلي وهو التوكيد، ولا يريد بقوله (من غير إحداث معنى) مطلق معنى؛ لأن هذا الزائد يفيد عنده التوكيد، وهو معنى صحيح.

3- أنواع الزيادة:

لقد أدّى اهتمام العلماء بموضوع الزيادة إلى أن صنّفوها أنواعاً مختلفةً؛ فقد تحدّث ابن جنّي (ت392هـ) مثلاً عن أربعة أنواع من الزيادة هي: الزيادة للإلحاق، والزيادة للمدّ، والزيادة للمعنى، والزيادة من أصل الوضع[41]. وفيما يلي حديث عن هذه الأنواع بشيء من التفصيل:

أ- الزيادة للإلحاق:

والمقصود بها ما زيد من حروف لإلحاق بناء ببناء أكثر منه عِدَّةً قبل الزيادة ليصير بها مماثلاً له من الناحية الشكليّة، أي من حيث عدد الحروف ونسق الحركات والسكون، كإلحاقهم بعض أبنية الأفعال مثل: فَيْعَلَ، وفَعْلَلَ، وفَعْوَلَ، وفَوْعَلَ من الثلاثيّ المزيد فيه ببناء "فَعْلَلَ" الرباعيّ المجرّد، وذلك نحو: بَيْطَرَ وجَلْبَبَ وجَهْوَرَ وحَوْقَلَ الملحقة بِـ"دَحْرَجَ"[42]، وكإلحاقهم بعض أبنية الأسماء بأبنية أسماء أخرى نحو: إلحاقهم "جَوْهَر" بِجَعْفَر، و"صَيْرَف" بِسَلْهَب، و"سَمَيْدَع" بِفَرَزْدَق[43]، وسائر الزيادات المقصود بها مجرّد إلحاق بناء ببناء آخر. وتنقسم هذه الزيادات إلى مطّردة قياسيّة وسماعيّة غير قياسيّة. أمّا القياسيّة فتتمثّل في تكرير اللام من الفعل الثلاثيّ المجرّد ليصير ملحقاً بالرباعيّ المجرّد، نحو: جَلْبَبَ وشَمْلَلَ، أو من الثلاثيّ المزيد ليصبح مماثلاً للرباعيّ المزيد، نحو: تَجَلْبَبَ الملحق بتَدَحْرَجَ، واقْعَنْسَسَ الملحق باحْرَنْجَمَ[44]. وأمّا غير القياسيّة فتتمثّل في بقية الزيادات وهي كثيرة يُقتَصر فيها على السماع ولا يقاس عليها، نحو: الأمثلة المذكورة سابقاً ومثل: تَمَسْكَنَ وتَرَهْوَكَ الملحقان بتَدَحْرَجَ، وأُسْلُوب الملحق بعُصْفُور، إلخ[45].

ب- زيادة المدّ:

والمراد بالمدّ إطالة الصوت بحرف من حروف المدّ[46]. وقد مثّل ابن جنّي لهذا النوع من الزيادة بالواو في "عَجُوز وعَمُود"، والياء في " جَرِيب وقَضِيب"، والألف في "كِتاب وسِراج"[47]، ثمّ عقّب بقوله: " لم يُرَد بهذه وأشبهها إلاّ امتداد الصوت والتكثير بها؛ لأنّهم كثيراً ما يحتاجون إلى المدّ في كلامهم ليكون المدّ عوضاً من شيء قد حذفوه، أو للين الصوت فيه "[48]. وقد علّل هذا النوع من الزيادة، وبخاصّة ما كان منها عوضاً من محذوف، بالحاجة إلى الاتّساع في الكلام؛ لأنّ العرب قد تعبّر عن المعنى الواحد بالألفاظ الكثيرة، فيضطرّها ذلك إلى الاتّساع فتحتاج إلى الزوائد المكثرة للكلام[49].

والحقّ أنّ ما استشهد به ابن جنّي ليست الزيادة فيه للمدّ فقط، بل إنّ المدّ في كلّ هذه الألفاظ زيد في أصل الوضع؛ فهذه الألفاظ لم يُنطَق بها دالّة على ما تدلّ عليه إلاّ بالصور المذكورة، أي بالمدود فيها، ولو حذف المدّ من إحداها لم تعد دالّة على ما كانت تدلّ عليه، بل قد لا تصبح دالّة على شيء البتّة. وكان حقّ ابن جنّي . وهو صاحب هذا التقسيم . أن يستشهد في هذا المقام بما ذكره في باب "مطل الحركات"[50] الذي يُفهَم من كلامه في مستهلّه المعنى المقصود بزيادة المدّ، أي إطالة الصوت ومدّه؛ فتقتصر الزيادة على هذا الغرض وحده ولا يُقصَد بها معنىً آخر من المعاني المتنوّعة. يقول في توضيح معنى المطل: " وإذا فعلت العرب ذلك أنشأت عن الحركة الحرف من جنسها، فتنشئ بعد الفتحة الألف، وبعد الكسرة الياء، وبعد الضمّة الواو "[51]، كقولهم: مُنْتَرَاحٌ في "مُنْتَزَحٍ" مُفْتَعَل من النَّزْحِ، ويَنْبَاعُ في "يَنْبَعُ"[52]، وبَيْنَا في "بَيْنَ"[53]، ولَيْسَا في "لَيْسَ" ولَحْمَا شاة في "لَحْمَ شاة"[54]، وقولهم: الصَّيارِيف والمطافيل والجلاعيد في "الصيارف

والمطافل والجلاعد"[55]، وقولهم: أَنْظُورُ في "أَنْظُرُ" والقَرَنْفُولُ في "القَرَنْفُلِ"[56]. كما كان حقّه أن يستشهد بما جاء في كلامه على قوله تعالى: ﴿**أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلاَلَةَ بِالهُدَى**﴾[57]، وقد ذهب فيه إلى أنّ ضمّة واو "اشْتَرَوُا" - وهي حركة التقاء الساكنين - يمكن للقارئ أن يطيلها فتصبح واو مدّ، كما يمكن للذي كسر هذه الواو أو فتحها أن يطيلها فتعود ياءً أو ألفاً مدّيّتين. يقول: "ولو وقفت مستذكراً . وقد ضممت الواو . لقلتَ: اشتروُوا، ففصلتَ ضمّة الواو فأنشأت بعدها واواً؛ كأنّك تستذكر الضلالة أو نحوها، فتمدّ الصوت إلى أن تذكر الحرف. ولو استذكرت - وقد كسرت -لقلتَ: اشْتَرَوِي... ولو استذكرت - وقد فتحت - لقلتَ: اشْتَرَوَا "[58]. فهذه المدود الناشئة من إطالة الصوت إنّما كان سببها وقوف القارئ للاعتبار والتمعّن في كلام الله سبحانه وتعالى، بحيث يستغرق وقتاً أطول من ذلك اللازم لنطق حركة قصيرة، فتصير تلك الحركة طويلة ولا يكون لها أثر في المعنى. وهذا عين ما قصده ابن جنّي بهذا النوع من الزيادة.

فلو وقفنا أمام الألفاظ التي ذكرها ابن جنّي في هذين الموضعين لوجدنا أنّها كلّها زيد فيها حرف مدّ ناشئ - كما يقول - من إطالة الصوت بالحركة؛ لأنّه معلوم أنّ الحركات إذا استغرق النطق بها أكثر من المدّة الزمنيّة المحدّدة نشأ عنها صوت مدّ من جنسها؛ ولهذا السبب يسمّي الدارسون المحدثون المدودَ حركات طوالاً. ولو تأمّلنا المدود في تلك الألفاظ لما وجدنا شيئاً منها زائداً من أصل الوضع أو لغرض آخر من أغراض الزيادة، بل إنّ زيادته من أجل مدّ الصوت عند النطق فقط.

ج- الزيادة من أصل الوضع:

ويسمّيها بعضهم زيادة المبنى لتكون مقابلة لزيادة المعنى. والمقصود بها الزيادة التي نجدها في بعض الألفاظ لا تُستَعمَل إلاّ بها. فثمّة ألفاظ شاع استعمالها مزيدة، منها أفعال لها مجرّد يخالفها المعنى وأفعال لا مجرّد لها البتّة[59].

يقول ابن جنّي عن هذا النوع من الزيادة: "وقوله: ومنه ما يلحق في الكلام ولا يُتَكلَّم إلاّ به؛ لأنّه وضع على المعنى الذي أرادوا بهذه الهيئة؛ فإنّما يعني به: افتقر ونحوه؛ ألا ترى أنّ الماضي من هذا اللفظ لم ينطق به إلاّ على مثال "افْتَعَلَ"، والزيادة لازمة له، وهي الهمزة والتاء في أوّله، وقولهم: فقير يشهد بأنّهم كأنّهم قالوا فيه: فَقُرَ مثل ظَرُفَ فهو ظريف... وكذلك اشتدّ لم ينطق به بلا زيادة، لم يقولوا: شدّ في هذا المعنى... وقولهم: شديد، كأنّهم قد قالوا فيه: شَدُدْتُ وإن لم يجيئوا به"[60]. وابن جني يشرح بالكلام السابق قول المازنيّ (ت249هـ) بمثالين من الأفعال المزيدة التي لا علاقة بينها وبين مجرّدها في المعنى: الأوّل افتقر الذي لم يستعمل مجرّده أبداً، والثاني اشتدّ وقد استعمل مجرّده في معنى "جَذَبَ"، نحو: شددت الحبل أي جذبته، وهو بعيد عن المعنى المراد في مزيده وهو قَوِيَ.

وعلى هذا سمّى العلماء هذا النوع من الزيادة الذي لا يبرح اللفظ المزيد الزيادةَ من أصل الوضع؛ لأنّ الزيادة وجدت فيه وقت وضعه ولا تنفصل عنه أبداً. وتكون هذه الزيادة في الأسماء أيضاً، نحو: حِجازٌ وسَماءٌ وسَفِيرٌ وزَبِيبٌ، ومنها الألفاظ التي ذكرها ابن جنّي في زيادة المدّ.

د- الزيادة للمعنى:

وهذا النوع هو أهمّ أنواع الزيادة؛ لأنّه واحد من مصادر الثراء في المعنى والمرونة في الأداء[61]. وقد مثّل ابن جنّي له بالتنوين الذي يلحق الكلام علامةً للخفّة والتمكّن في الأسماء، وبحروف المضارعة التي تخلص الفعل للدلالة على الحال والاستقبال، وألف الندبة التي تزاد لمدّ الصوت وإظهار التفجّع على المندوب[62]. ويمكن أن نضيف إلى هذه الأمثلة غيرها كزيادة النون للتوكيد، والألف للفاعل، والميم والواو للمفعول، والميم مفتوحةً للمصدر والزمان والمكان

ومكسورة لاسم الآلة. ويدخل ضمن هذا النوع أيضاً جلّ الزيادات في صيغ الأفعال التي تتنوّع دلالاتها وتختلف من سياق إلى آخر، وبحسب الحرف أو الحروف التي تزاد في الفعل. وكثير من معاني صيغ الأفعال المزيدة يبقى مرتبطاً بمعنى الفعل المجرّد، فيكون المعنى عندئذٍ مركّباً من معنى الفعل المجرّد والمعنى الذي تفيده الصيغة المزيدة. وأمثلة هذا كثيرة نكتفي بذكر بعضها، نحو: استسقى الّذي ركّب معناه من معنى المجرّد، وهو السقي، ومعنى الصيغة، وهو الطلب. يقول تعالى: ﴿**وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ**﴾[63]، أي طلب السقيا لقومه حين نال منهم العطش في التيه[64]. و"أَسْمَنَ" المركب من السّمن، بمعنى البدانة ضدّ الهزال، ومعنى الصيغة، وهو التعدية، فصار الفعل متعدّياً في الصيغة الجديدة بعد أن كان لازماً في الصيغة المجرّدة. نقول: سَمِنَتِ الشَّاةُ تَسْمَنُ سِمَناً وسَمَانَةً، وأَسْمَنَهَا العَلَفُ يُسْمِنُهَا إِسْمَاناً. فالملاحظ أنّه لا فرق بين الصيغتين إلاّ أنّ الأولى لازمة تكتفي بمرفوعها ويتمّ المعنى به، في حين أنّ الثانية متعدّية إلى مفعول به لا يتمّ المعنى إلاّ به ذكر أم لم يذكر[65]، مع ملاحظة تغيّر الإسناد بين الصيغتين؛ إذ تحوّل المسند إليه في الصيغة المجرّدة إلى مفعول به في المزيد وجيء بمسند إليه جديد. ومثل هذا قوله تعالى في عذاب أهل النار من الكّفار:﴿ **لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلاَّ مِنْ ضَرِيعٍ. لاَ يُسْمِنُ وَلاَ يُغْنِي مِنْ جُوعٍ**﴾[66]، أي أنّ هذا الطّعام لا يُسمِن آكليه ولا يُشبِعهم[67]. و"ذبّح" الّتي تفيد معنى المجرّد مع دلالة أخرى هي التكثير؛ فكأنّ تضعيف عين الفعل في الصيغة المزيدة أدّى إلى مضاعفة الحدث فيها، والمعنى - كما نرى - مركّب من معنى المجرّد ومعنى الصيغة. يقول تعالى: ﴿**وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ**﴾[68]، أي أنّ آل فرعون قد أعملوا السيف في بني إسرائيل، فكثّروا الذّبح فيهم[69].

وبعض الصيغ المزيدة لا يكون لمعناها ارتباط بمعنى مجرّدها، بل يكون معناها بسيطاً غير مركّب. ونجد ذلك في الأفعال التي أشار النحاة إلى أنّها للإغناء عن المجرّد، نحو: "أَقْسَمَ" في مثل قوله تعالى: ﴿**لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ**﴾[70] الذي يدلّ على القَسَم (اليمين)، ولا صلة بينه وبين "قَسَمَ" الدالّ على التوزيع. ونحو "اِشْتَدَّ" بمعنى قَوِيَ الذي لا صلة له بِـ"شَدَّ" المجرّد الذي معناه جَذَبَ، ونلاحظ هذا في نحو: قوله تعالى: ﴿**مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اِشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ**﴾[71]. اشتدّت الريح، أي قوي هبوبها، فجعلت الرماد هباءً منثوراً[72].

4- علاقة المعنى بالمبنى:

المقصود بالمبنى هو البناء أو البنية أو الوزن أو الصيغة، وكلّها مصطلحات تكاد تكون مترادفة عند علمائنا القدماء وكثير من المحدثين، وتدلّ على هيئة الكلمة المفردة من حيث أحرفها الأصول والزائدة، ومن حيث حركاتها وسكونها. أمّا المقصود بالمعنى فهو دلالة اللّفظ. ونودّ هنا أن نتناول مسألة العلاقة بينهما بالمناقشة، وبالخصوص مسألة العلاقة بين الصيغ المزيدة ومعانيها، وذلك بتتبّع آراء العلماء قديماً وحديثاً ومناقشتها للوصول إلى رأي نتبنّاه في هذا المجال.

فمبنى الكلمة أو صيغتها عنصر أساسيّ من عناصر الكلمة الثلاثة[73] التّي تحدّد معناها. ولولا الصيغة لالتبست معاني الألفاظ المشتقّة من مادّة واحدة؛ فهي التّي يمكن بها التفريق بين (حامد ومحمود وأحمد)، "فتدلّ على معنى الفاعلين فيما كان على وزن "فاعِل" من الثلاثي، أو "مُفْعِل" من أَفْعَلَ، أو "مُفْتَعِل" من اِفْتَعَلَ... ومعنى المفعوليّة من أوزان اسم المفعول، وتدلّ على معنى الصفة المشبّهة فيما كان على وزن "أَفْعَل" كأَحْمَرَ، أو على اسم التفضيل كأَكْرَمَ مِنْ، وهكذا"[74].

والحقّ أنّ الصيغة لا تفيد المعنى وحدها، بل تشترك هي والمادّة في تحديده. فالدّارس لا يمكنه القول إنّ صيغة "استفعل" مثلاً تدلّ على الطلب إلاّ إذا جاءت هذه الصيغة في مادّة لغويّة مفيدةً هذا المعنى نحو: استغفر العبد ربّه، أي طلب مغفرته، ولا يمكن أن يُعمَّم الحكم على الصيغة مطلقاً؛ لأنّها قد تكون لغير الطلب في موادَّ أخرى، فمعنى

الصيغة في مثل قول العرب في المثل: "اِسْتَتْيَسَتِ الشَّاةُ"[75] هو الصيرورة، أي صارت الشاة تيساً، ومعناها في نحو: قولنا: اِسْتَقامَ المُؤْمِنُ فِي عَمَلِهِ وسِيرَتِهِ هو المطاوعة، أي مطاوعة الصيغة المزيدة للفعل المجرّد أو لفعل آخر يقوم مقامه، كما هي الحال في هذا الفعل الذي جاء مطاوعاً لِـ"أَقَامَ" المزيد بالهمزة؛ فكأنّ المراد هو: أقامَ اللهُ المُؤْمِنَ فاستقامَ، وكذلك بقية الصيغ.

وقد شُغِل النحاة واللغويّون العرب منذ القديم بهذه المسألة؛ فانتبهوا بعد أخذ وردّ وإعمال للفكر والنظر إلى أنّ "كلّ زيادة في المبنى تقابلها زيادة في المعنى"[76]. غير أنّ البداية كانت بالإشارة إلى المسألة والتنبيه على أهمّيتها لا أكثر، ثمّ أخذت تتطوّر إلى أن استقرّت في شكل قاعدة أو قانون صاغوه في العبارة المذكورة.

ولعلّ أوّل من أشار إليها سيبويه الذي عنون الباب الذي تحدّث فيه عن صيغ الأفعال المزيدة بِـ"باب دخول الزيادة في فَعَلْتُ للمعاني"[77] وتناول فيه الصيغ المختلفة وذكر بعض معانيها[78]. وممّا جاء في كلامه أنّه سأل الخليل (ت175ه) عن قولهم: خَشُنَ واخْشَوْشَنَ، فأجابه بقوله: "كأنّهم أرادوا المبالغة والتوكيد"[79]. والذي يفهم من هذه الإجابة أنّ الخليل رأى اللفظين دالّين على معنى واحد، مع الفارق في بنيتَيْهما؛ فلم يجد ما يفرّق به بينهما غير المبالغة والتوكيد اللذين يُستفادان من الصيغة المزيدة.

فهذا الكلام وشبهه مهّد الطريق لمن جاء بعد سيبويه للحديث عن هذا الموضوع. ومن ذلك ما قاله ابن جنّي عن "تَبَارَكَ" من أنّها "تَفَاعَلَ" لإفادة توكيد معنى البركة كقولهم: تَعالَى اللهُ لمبالغة "عَلاَ"، واستشهد بقول العجّاج:[80]

تَقَاعَسَ الْعِزُّ بِنَا فَاقْعَنْسَسَا

لأنّه أبلغ من قَعِسَ، كما أنّ "احْدَوْدَبَ" أبلغ من حَدِبَ و"اعْشَوْشَبَ" أقوى من أعْشَبَ، ثمّ علّل ذلك بقوله: "وذلك لكثرة الحروف"[81]، وأرجع أصل هذه الزيادات كلّها إلى تضعيف العين؛ فكأنّ التضعيف هو الأصل ثمّ قيست عليه بقية الزيادات. يقول: "وأصل هذا كلّه من "فَعَّلَ" في الفعل، كقَطَّعْتُ وكَسَّرْتُ؛ ألا تراها أقوى معنى من قَطَعْتُ وكَسَرْتُ؟ وعليه جاء قوله: ﴿**أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ**﴾[82] فهو أبلغ من قَادِر، ولهذا جاء قوله: ﴿**لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ**﴾[83] فعبّر عن لفظ الحسنة بكَسَبَ؛ وذلك لاحتقار الحسنة إلى ثوابها... وجاء "اِكْتَسَبَ" في السيّئة تنفيراً عنها وتهويلاً وتشنيعاً بارتكابها... فافهمْ هذا وابنِ عليه"[84]. فهو يقرّر أنّ الزيادة، وهي ما عبّر عنه بكثرة الحروف، تفيد المبالغة والتوكيد، وهذا في الأفعال التي يكون فيها المجرّد والمزيد بمعنىً واحد. وهو لا ينصّ صراحة على هذا المعنى، أي كون المجرّد والمزيد بمعنىً واحد، إلاّ أنّ الأمثلة التي ذكرها تشعر به وتعبّر عنه. ومن ذلك ربطه "كَسَبَ" بكَسْب الحسنات؛ لأنّ الحسنة لا تكاد تساوي شيئاً إذا ما قيست بثوابها المساوي عشرة إلى سبعمائة أو أكثر، وربطه "اكْتَسَبَ" بالسيئة التي تساوي عقابها؛ إذ السيئة بمثلها. فهو يربط الحسنات وسهولة الحصول عليها بالفعل المجرّد الدّالّ على مجرّد الكسب ومطلقه، ويربط السيئات وصعوبة الحصول عليها بالفعل المزيد الدّالّ على المبالغة في الكسب؛ فكأنّ إمعان العاصي في معصيته وإصراره عليها، واستمرار الغافل في غفلته وعدم الاستفاقة منها، وبقاء الكافر على كفره ونكرانه ودوامه عليهما؛ كأنّ كلّ هذا يُعَدّ مبالغةً في كسب السيّئات، ولولا هذه المبالغة لما حصل منها على شيء؛ لأنّ التائب من الذنب كمن لا ذنب له، ولأنّ الحسنات تمحو السيّئات لقوله تعالى: ﴿**إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ**﴾[85]، ولقول الرسول صلّى الله عليه وسلّم: (**اتَّقِ اللَّهَ حَيْثُمَا كُنْتَ وَأَتْبِعْ السَّيِّئَةَ الْحَسَنَةَ تَمْحُهَا وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنٍ**)[86].

وتُعَدّ إشارة سيبويه وبعده ابن جنّي جزءاً من الحكم العامّ الذي سيقرَّر لاحقاً ومقدّمةً له، مثلها مثل إشارة ابن درستويه (ت347ه) التي يرفض فيها أن تكون صيغتان، إحداهما مزيدة والأخرى مجرّدة، بمعنىً واحد ما لم تكونا

لغتين؛ فيقول: "لا يكون فَعَلَ وأَفْعَلَ بمعنى واحد كما لم يكونا على بناء واحد، إلاّ أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين؛ فأمّا من لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما يظنّ كثير من اللغويّين والنحويّين، وإنّما سمعوا العرب تتكلّم بذلك على طباعها وما في نفوسها من معانيها المختلفة، وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها، ولم يعرف السامعون لذلك العلّة فيه والفروق، فظنّوا أنّهما بمعنى واحد وتأوّلوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم. فإن كانوا قد صدقوا في رواية ذلك عن العرب فقد أخطؤوا عليهم في تأويلهم ما لا يجوز في الحكمة. وليس يجيء شيء من هذا الباب إلاّ على لغتين متباينتين كما بيّنّا، أو يكون على معنيين مختلفين، أو تشبيه شيء بشيء على ما شرحناه في كتابنا الذي ألّفناه في افتراق معنى فَعَلَ وأَفْعَلَ"[87].

يقرّر ابن درستويه أنّه لا يمكن أن تدلّ صيغتان مختلفتان على معنى واحد؛ فعلى الرغم من أنّ كلامه خاص بفَعَلَ وأَفْعَلَ إلاّ أنّ فيه عموماً يجعله شاملاً لكلّ صيغة كما يتبدّى من قوله: "محال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد". فهذا لا يخصّ فَعَلَ وأَفْعَلَ وحدَهما، بل يتعدّاهما إلى كلّ صيغتين مختلفتين. ثمّ يردّ ما ظنّه بعض اللغويّين والنحاة بمعنىً واحد من ألفاظ مختلفة إلى اختلاف اللغات، أو إلى الخطأ في تأويل الشواهد؛ ليؤكّد ما قرّره أوّلاً من وجوب اختلاف المعنيين لاختلاف اللفظين إلاّ أن يكونا من لغتين متباينتين.

ونجد مثل هذه المقدّمات تتبلور لتصبح قانوناً أو ما يشبه القانون عند النحاة في القرن السابع الهجريّ. يقول رضيّ الدين الأستراباذي (ت686هـ): "اعلم أنّ المزيد فيه لغير الإلحاق لا بدّ لزيادته من معنى؛ لأنّها إذا لم تكن لغرض لفظيّ، كما كانت للإلحاق، ولا لمعنى كانت عبثاً"[88]. ولعلّ أوّل ما نلاحظه أنّ الكلام عامّ تدخل تحته كلّ الزيادات التي لا يقصد بها الإلحاق، فهو يؤكّد على أنّ كلّ زيادة لغير الإلحاق يجب أن تدلّ على معنى من المعاني، ثمّ يشبّه الزيادة في الصيغ بزيادة بعض الحروف في الجملة قائلاً: "فإذا قيل مثلاً: إنّ أَقالَ بمعنى قالَ فذلك منهم تسامح في العبارة؛ وذلك على نحو: ما يقال: إنّ الباء في: ﴿**كَفَى بِاللهِ**﴾[89] و"من" في: ﴿**مَا مِنْ إِلهٍ**﴾[90]زائدتان لمّا لم تفيدا فائدة زائدة في الكلام سوى تقرير المعنى الحاصل وتأكيده، فكذا لا بدّ في الهمزة في "أَقالَنِي" من التأكيد والمبالغة"[91].

ويقول ابن الأثير: "اعلم أن اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان ثم نقل إلى وزن آخر أكثر منه فلا بد من أن يتضمن من المعنى أكثر مما تضمنه أولاً؛ لأن الألفاظ أدلة المعاني، وأمثلة للإبانة عنها، فإذا زيد في الألفاظ أوجبت القسمة زيادة المعاني. وهذا لا نزاع فيه لبيانه. وهذا النوع لا يستعمل إلا في مقام المبالغة. فمن ذلك قولهم: خشن، واخشوشن، فمعنى "خشن" دون معنى "اخشوشن" لما فيه من تكرير العين، وزيادة الواو، نحو: فعل، وافعوعل وكذلك قولهم: أعشب المكان، فإذا رأوا كثرة العشب قالوا: "اعشوشب".

ومما ينتظم بهذا السلك قوله تعالى: ﴿**فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ**﴾[92] فمقتدر هاهنا أبلغ من قادر، وإنما عدل إليه للدلالة على التفخيم للأمر، وشدة الأخذ الذي لا يصدر إلا عن قوة الغضب أو للدلالة على بسطه القدرة، فإن المقتدر أبلغ في البسطة من القادر، وذاك أن "مقتدر" اسم فاعل من "اقتدر"، و"قادر" اسم فاعل من "قدر"، ولا شك أن "افتعل" أبلغ من "فعل". فدل قوله ذلك على أن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، لكنه قيد ذلك بأمرين:

<u>الأول منها</u>: تقييد زيادة المعنى لزيادة المبنى بما كان فيه معنى الفعلية. فالأسماء التي لا معنى للفعل فيها إذا زيدت استحال معناها؛ لأن فائدتها تنحصر في تعيين المسمى؛ حيث يقول ابن الأثير: "ولا يوجد ذلك إلا فيما فيه معنى الفعلية، كاسم الفاعل، والمفعول، وكالفعل نفسه، نحو: قوله تعالى: ﴿**فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ**﴾[93] فإن معنى "كبكبوا" من الكبّ، وهو القَلْب، إلا أنه مكرر المعنى، وإنما استعمل في الآية دلالة على شدة العقاب؛ لأنه موضع يقتضي ذلك. ولربما نظر بعض الجهال في هذا، فقاس عليه زيادة التصغير، وقال: إنها زيادة، ولكنها زيادة نقص؛ لأنه

يزاد في اللفظ حرف، كقولهم في رجل: "رجيل"، وفي الرباعي في قنديل: "قنيديل" فالزيادة وردت هاهنا فنقصت من معنى هاتين اللفظتين.

وهذا ليس من الباب الذي نحن بصدد ذكره؛ لأنه عار عن الفعلية، والزيادة في الألفاظ لا توجب زيادة في المعاني إلا إذا تضمنت معنى الفعلية؛ لأن الأسماء التي لا معنى للفعل فيها إذا زيدت استحال معناها.

والثاني: كون الصيغة منقولة من صيغة أقل إلى أخرى أكثر بناء، أما إن كانت الصيغة الأكثر ليست منقولة عن أخرى أقل منها كما في نحو: "كلّم" بمعنى خاطب، و"رتّل" بمعنى قرأ، فإنها حينئذ لا تكون موضوعة للمبالغة أو التوكيد بل لمجرد إفادة معناها الذي وضعت له؛ حيث قال ابن الأثير: "وها هنا نكتة لا بد من التنبيه عليها، وذلك أن قوة اللفظ لقوة المعنى لا تستقيم إلا في نقل صيغة إلى صيغة أكثر منها، كنقل الثلاثي إلى الرباعي، وإلا فإذا كانت صيغة الرباعي مثلا موضوعة لمعنى فإنه لا يراد به ما أريد من نقل الثلاثي إلى مثل تلك الصيغة. ألا ترى أنه إذا قيل في الثلاثى "قتل" ثم نقل إلى الرباعى فقيل "قتَّل" بالتشديد فإن الفائدة من هذا النقل التكثير، أي أن القتل وجد منه كثيرا، وهذه الصيغة الرباعية بعينها لو وردت من غير نقل لم تكن دالة على التكثير كقوله تعالى: ﴿**وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا**﴾[94] فإن "كلّم" على وزن "قتّل" ولم يرد به التكثير بل أريد به أنه خاطبه، سواء كان خطابه إياه طويلا أو قصيرا، قليلا أو كثيرا، وهذه اللفظة رباعية، وليس لها ثلاثي نقلت عنه إلى الرباعي". الثالث: أن زيادة المعنى لزيادة المبنى مقيد باتفاق الصيغة التي تم العدول إليها والصيغة الأصل في معنى واحد، ومادة واحدة، نحو: "علم، واستعلم". وعلى هذا لا يقال إن "استغفر" أدل على معنى الطلب من "اقتدر" لاختلاف الصيغتين. وهذا القيد أضافه السبكي حيث قال: "ثم كون زيادة الحروف دائما لزيادة المعنى، المراد به أن يكون لمعنى واحد ومادة واحدة فخرج بالأول نحو: علم واستعلم، وبالثاني المادتان المستقلتان فلا تفاضل بينهما"[95].

وإذا عدنا إلى هذه الأقوال جميعها وجدنا الثلاثة الأولى يتناول كلّ واحد منها جزئيّة من الموضوع، في حين أنّ الرابع يشمل جميع جوانبه؛ فالخليل وابن جنّي تحدّثا عن دلالة المبالغة في الأفعال المزيدة التي تشرك مجرّدها في المعنى، وتحدّث ابن درستويه عن وجوب كون "فَعَلَ وأَفْعَلَ" بمعنيين مختلفين إذا لم يكونا لغتين. أمّا الرضيّ فتناول في قوله كلّ الزيادات، وأوجب أن تؤدّيَ كلّ زيادة معنىً إضافيّاً؛ وإلاّ كانت لغواً وعبثاً، مستثنياً الزيادة التي يراد بها إلحاق بناء ببناء، وكذلك تعميم ابن الأثير للمسألة وطرده للقاعدة في وجوب مقابلة الزيادة في اللفظ بالزيادة في المعنى، وإن لم تكن هذه الزيادة إلاّ فضل توكيد، وتفصيله في الكلام بضرب عدد من الأمثلة مع الشرح والتوضيح.

وقد صرح علماء البيان أن زيادة مبنى الكلمة، أي حروفها يدل على زيادة مقابلة في المعنى[96]. فلو قلت (غَلَقَ[97] زيد الباب) كان المعنى دون: (غَلَّق زيد الباب) فإنّ التشديد في اللام جعل الإغلاق أشد وأحكم من الأولى، ولا تكون زيادة المبنى دالة على زيادة المعنى إلا في نقل صيغة إلى صيغة أكثر منها كنقل الثلاثي إلى الرباعي مثل (قَتَلَ) إلى (قَتَّلَ) فإن (قَتَلَ) يدل على القتل المجرد أما (قَتَّلَ) فيدل على أن القتل وجد منه كثيراً، وهذه الصيغة الرباعية بعينها لو وردت من غير نقل لم تكن دالة على التكثير كقوله تعالى: ﴿**وَكَلَّمَ اللّهُ مُوسَى تَكْلِيماً**﴾[98]، فإن (كَلَّم) على وزن (قَتَّلَ) ولم يرد بها التكثير بل أريد بها أنه خاطبه، سواء كان خطابه إياه طويلاً أو قصيراً، وهذه اللفظة (كَلَّم) رباعية وليس لها ثلاثي نقلت عنه إلى الرباعي.

لكن لو كانت (كَلَّم) بمعنى (جَرَّح) لكانت للمبالغة؛ لأن لها ثلاثيا هو (كَلَمَ) مخففاً أي جَرَحَ. وكذلك قوله تعالى: ﴿**وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً**﴾[99]، فإن لفظ (رَتّل) على وزن (قَتّل)، ومع هذا ليس دالاً على كثرة القراءة، إنما المراد بها أن تكون

القراءة على هيئة التأني والتدبر؛ وسبب ذلك أن هذه اللفظة لا ثلاثي لها حتى تنقل عنه إلى الرباعي، وإنما هي رباعية موضوعة لهذه الهيئة المخصوصة من القراءة.

وعلى هذا لا تدل زيادة المبنى على زيادة المعنى إلا بالنقل من وزن إلى وزن أعلى منه، والزيادة في المبنى لا تدل على زيادة في المعنى إلا في الفعل أو ما فيه معنى الفعل كاسم الفاعل أو اسم المفعول. ولذا يخرج من هذا الباب الزيادة في التصغير؛ لأنها تدل على النقص في المعنى لا الزيادة فيه كقولك: (قنديل) فإذا صغرته قلت (قُنَيْدِيل)؛ فالزيادة وردت ها هنا فنقصت من المعنى. وهذا ليس من الباب الذي نحن بصدده؛ لأنه عارٍ عن معنى الفعلية؛ لأن الأسماء التي لا معنى للفعل فيها إذا زيدت تغير معناها.

ويقال: أَعْشَبَ المكان، فإذا أرادوا كثرة العشب فيه، قالوا: اعْشَوْشَبَ المكان ومنه خشن واخشوشن.

ومن الشواهد التي ذكروها للتدليل على ما ذهبوا إليه، ودافعوا عنه هذه المقتبسات من أقوالهم في تفسير بعض الآيات القرآنية الكريمة:

قال تعالى: ﴿**وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ**﴾[100]؛ فالفعل (غَلَّقَت) معناه أحكمت إغلاق الأبواب، وبالغت في إحكام ذلك الإغلاق؛ لأن (غَلَّقَ) محول عن غَلَقَ فلما زيد في مبنى الكلمة زيد في معناها؛ لأن الألفاظ أدلة على المعاني وأمثلة للإبانة عنها فإذا زيد في اللفظ أوجبت القسمة زيادة المعنى وهذا لا نزاع فيه لبيانه، وهذا النوع لا يستعمل إلا في مقام المبالغة[101].

قال تعالى: ﴿**وَتَرَى الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُقَرَّنِينَ فِي الأَصْفَادِ**﴾[102]، يدل التضعيف في (مقَرَّنين) على متانة هذه الأصفاد وإحكام التقييد والتنكيل؛ وذلك لأن الفعل انتقل في المبنى فزاد بالتالي في المعنى؛ لأن (قَرَّن) أبلغ وأشد في الإحكام من (قَرَنَ)[(103)].

قال تعالى: ﴿**فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارا**﴾[104]، فإن (غفارا) أبلغ في المغفرة من (غافر)؛ لأن (فعَّال) يدل على كثرة صدور الفعل و(فاعل) لا يدل على الكثرة[105].

قال تعالى: ﴿**إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ**﴾[(106)]، فالتواب هو الذي تتكرر فيه التوبة مرة بعد مرة وهو (فعَّال) وذلك أبلغ من (التائب) الذي هو (فاعل)، فالتائب اسم فاعل من تابَ يتوبُ فهو تائب أي صدرت منه التوبة مرة واحدة فإذا قيل (تواب) كان صدور التوبة منه مراراً كثيرة[107].

قال تعالى: ﴿**فَمَا اسْطَاعُوا أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْباً**﴾[108]، صعود السد أسهل من نقبه؛ لأنه مصنوع من الحديد والنحاس؛ لذا استخدم في الصعود (اسطاعوا) قليلة المبني لتدل على قلة المعنى لتقابل الأسهل من العملين. ونقب السد كان في غاية الصعوبة؛ لذا استخدم له (وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْباً)، لتناسب الصعوبة في نقب هذا السد ولتبين المحاولات العديدة والشاقة لنقبه، فإن كلمة (استطاعوا) تزيد على (اسطاعوا) بالتاء[109].

قال تعالى: ﴿**سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرا**﴾[110]، ثم قال: ﴿**وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْراً**﴾[111]، لما لم يكن قد أخبر الخضر موسى عليه السلام بتفسير هذه الحوادث التي حدثت لهما كان الفعل (تستطع) زائد المبني ليدل على شدة المعاناة التي كابدها موسى عليه السلام في عدم الصبر والاستطاعة. فلما أخبر الخضر موسى عليه السلام بالعلل وبّين له سبب أفعاله السابقة سهل الأمر على موسى فجاء الفعل (تسطع) قليل المبني ليدل على قلة المعنى وقلة المعاناة التي كابدها موسى؛ لأنه إذا عرف السبب بطل العجب[112].

قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ آمِنُواْ بِاللّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِيَ أَنزَلَ مِن قَبْلُ**﴾[113]، إن القرآن نزّل على رسول الله صلى الله عليه وسلم منجّماً أي في ثلاثة وعشرين عاماً نزل على الحوادث. أما الكتب السابقة فقد نزلت مرة واحدة؛ ولذلك ناسب نزول القرآن لفظة (نَزَّلَ)، والكتب السابقة (أَنْزَلَ)؛ فالتشديد في كلمة (نَزَّلَ) زيادة في المبنى على زيادة في المعنى[114].

قال تعالى: ﴿**مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِّن مَّاء غَيْرِ آسِنٍ وَأَنْهَارٌ مِن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَأَنْهَارٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّارِبِينَ وَأَنْهَارٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ كَمَنْ هو خَالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاء حَمِيماً فَقَطَّعَ أَمْعَاءهُمْ**﴾[115]، في قوله تعالى: (فَقَطَّعَ) التضعيف في هذا الفعل يدل على شدة التقطيع والتمزيق، وهو ما لا يؤديه الفعل بدون تضعيف[116].

ومن كلّ ما سبق ننتهي إلى موافقة علماء الصرف، ومن حذا حذوهم من النحويّين والبلاغيّين، فيما ذهبوا إليه من أنّ كلّ زيادة في المبنى لا بدّ أن تقابلها زيادة في المعنى، إلاّ أن تكون هذه الزيادة للإلحاق أو من أصل الوضع؛ لأنّ "الألفاظ أدلّة على المعاني وقوالب لها. وإنّما اعتنوا بها وأصلحوها لتكون أذهب في الدلالة. ولما كان المعنى يكون على أحوال كثيرة ... وكانت الحاجة إلى الدلالة على كلّ حال منها ماسّةً، لم يكن بدّ من لفظ خاصّ يدلّ على ذلك المعنى بعينه. فلهذا وجب التصريف واختلاف الأبنية بالزيادة والنقص والتغيير، ونحو ذلك؛ ليدلّ كلّ لفظ على المعنى المراد"[117].

وهذا يدلّ على أنّ هذا الحكم العامّ كان حاضراً في أذهانهم كلّما تناولوا بالبحث أو التحليل الصيغ المزيدة في الأسماء أو الأفعال. ويزداد الأمر وضوحاً ورسوخاً عند الدارسين المحدثين، فهذا الدكتور عبد القادر المهيري يتحدّث عن بنية الكلمة العربيّة ويخصّ الأسماء المشتقّة والأفعال المزيدة بالكلام، فيرى أنّها تتميّز باطّراد في بنائها يصاغ كلّ نوع منها بحسب نمط معيّن يكون بالتصرّف في الحركات، أو في حروف الزيادة، أو فيهما معاً، ويرى أنّ هذا الاطّراد إنّما جاءها من مقابلتها لجملة من المفاهيم يمكن عدّها عناصرَ معنويّةً مستقرّةً ماثلةً في كلّ الكلمات التي على وزن واحد مهما اختلف المعنى المعجميّ المتّصل بالأحرف الأصول[118]. ومن ذلك مفهوم الآلة، والزمان، والمكان، والتفاوت في الصفة والعدد في الأسماء، ومفهوم المبالغة، والمشاركة، والمطاوعة، والإصابة، والطلب وغيرها في الأفعال[119]. ويوضّح أنّ هذه المفاهيم تقابلها عادةً في اللغة وحدات معجميّة عُبِّر عنها بصيغة الكلمة. ولهذا نحتاج إلى وحدتين معجميّتين على الأقلّ عندما نفكّك معاني الكلمات المعنيّة إلى مقوّماتها وذلك نحو: طلب المغفرة في "اسْتَغْفَرَ"، وأزال العجمة في "أَعْجَمَ"، ومكان الجلوس في "مَجْلِس"، وآلة القصّ في "مِقَصّ" وهكذا[120]. وهو في كلّ هذا إنّما ينوّه بأثر الزيادة في التعبير عن المعاني المختلفة، وأنّ هذه الزيادات قد أغنتنا عن استعمال كلمات أو عبارات بكاملها، وتكفّلت الصيغة بمعية المعنى الأساسيّ المفهوم من الحروف الأصول بالدلالة على المعنى المراد في إيجاز كبير تتميّز به اللغة العربيّة.

ونودّ أيضاً أن نشير إلى مسألة مهمّة أخرى تتّصل بهذا الموضوع، أي علاقة المعنى بالمبنى، وهي نسبة بعض العلماء المعنى إلى حروف الزيادة وحدها. ومن ذلك تسميتهم الهمزة الزائدة في أوّل الفعل همزة التعدية لمّا رأوا أنّ التعدية من أهمّ ما عبّرت عنه "أَفْعَلَ". ومن ذلك ما نجده عند ابن جني حين تحدّث عن دلالة "استفعل" على الطلب فذهب إلى أنّ تسلسل الحروف الزائدة والأصلية تابع لتسلسل الأحداث في الواقع؛ إذ سبقت الهمزة والسين والتاء، في رأيه، أحرف الفعل الأصلية؛ لأنّها تدلّ على الطلب، والطلب يكون قبل الإجابة؛ "فكما تبعت أفعال الإجابة أفعال الطلب كذلك تبعت حروف الأصل الحروفَ الزائدة التي وُضِعت للالتماس والمسألة"[121]. فهو، كما نرى، يصرّح بنسبة المعنى إلى الأحرف الزائدة وحدها، وهي نزعة نزعها في كل الباب الذي جاءت فيه هذه المسألة[122]. غير أنّ البحث العلميّ أثبت

أنّ دلالة اللفظ لا ترتبط بجزء من أجزائه مع إهمال بقية الأجزاء أو إلغاء دورها، بل إنّ دلالة اللفظ ترتبط بكامل أجزائه[123].

وقد انتبه الدارسون المحدثون إلى قصور هذه النظرة وطالبوا بتصحيحها وتغييرها. يقول الدكتور عبد القادر المهيري: "ويجب كذلك التخلّي عن الطريقة التقليدية المستعملة في النحو والمتمثّلة في عزل حروف الزيادة عن الحروف الأصلية، واعتبارها حاملة لمختلف المعاني الإضافية التي تستوعبها هذه الكلمات، كقولنا مثلاً: إنّ الهمزة والسين والتاء في "اسْتَفْعَلَ" تفيد الطلب وأنّ التضعيف في "فَعَّلَ" يفيد التكثير، الخ"[124]. ثمّ يدعو إلى تحليل هذا الضرب من الأفعال المزيدة باعتبار أصولها من زاوية ووزنها من زاوية أخرى؛ لأنّه بتصوّر الأصول نعزل المعنى البسيط الذي يمثل الحدث أو معنى المصدر، وعن طريق الوزن نتمكّن من تشخيص المعنى الإضافيّ المستوعب؛ "وذلك أنّ هذا المعنى الإضافيّ ليس وليد زيادة حرف أو التصرّف في حركة أو حذفها، وإنّما هو وليد العناصر الحرفية والحركيّة في تعاقبها وتفاعلها"[125].

وهكذا نرى أنّ تحديد البعد الدلاليّ للصيغة المزيدة أو معناها لا يمكن إدراكه الإدراك الصحيح إلاّ إذا وُضِعت الصيغة في سياقها الصرفيّ أوّلاً، أي بربطها بالمعنى الذي تفيده الحروف الأصلية، ثمّ بسياقها التركيبيّ والدلاليّ ثانياً، وذلك بفهم الصيغة داخل الجملة وباستنطاق القرائن اللفظيّة وغير اللفظيّة المحيطة بها. وبغير هذين السبيلين يكون الفهم قاصراً والإدراك ناقصاً؛ ولهذا نرى أنّ الصيغة الواحدة من المادّة اللغويّة الواحدة قد تدلّ على أكثر من معنىً في سياقات مختلفة. ومن ذلك مثلاً صيغة "اسْتَفْعَلَ" من مادّة (قلل)[126] ؛ فهي تدلّ على وجود الشيء قليلاً إذا جاءت في سياق معيّن نحو: قولنا: اِسْتَقَلَّ الطفلُ الدراهمَ التي أعطاه إيّاها أبوه، وتدلّ على معنىً ثانٍ في سياق ثانٍ كقولنا: اِسْتَقَلَّ الطائرُ، واسْتَقَلَّتِ السماءُ، واسْتَقَلَّتِ الشمسُ، أي نهض الطائر للطيران وارتفع في السماء، وارتفعت السماء أو الشمس وتعالتا، وتدلّ على معنىً ثالث في سياق مخالف كقولنا: اِسْتَقَلَّ القومُ، أي ارتحلوا وذهبوا، وتدلّ على معنىً رابع في سياق آخر نحو: قولنا: اِسْتَقَلَّ الرجلُ المتاعَ، أي حمله ورفعه، وتدلّ أخيراً على معنىً خامس في سياق مختلف عمّا تقدّم كقولنا: اِسْتَقَلَّتِ الدولة الفلانية، أي انفصلت عن دولة أخرى كانت تخضع لها سياسيّاً وإداريّاً وعسكريّاً، وصارت ذات سيادة في إدارة شؤونها لا تخضع في ذلك لرقابة تلك الدولة، وهذا المعنى محدث[127] جاءت به ثقافة العصور الحديثة بما عرفته من تكالب استعماريّ، خضعت أثناء فترات طويلة منه معظم دول العالم لسيطرة ثلّة من الدول الأوروبية، نهبت خيراتها وأذلّت شعوبها.

والملاحظ على هذه المعاني أنّها - ما عدا المعنى الأوّل - منقطعة الصلة بالمعنى المعجميّ للفعل المجرّد، وهو الدلالة على القلّة التي هي خلاف الكثرة، وهذا ما يعبّر عنه علماء الصرف بالإغناء عن المجرّد، أي أنّ الصيغة المزيدة أغنت المتكلّم أو مستعمل اللغة عن استعمال الفعل المجرّد في هذا المعنى أو ذاك. والملاحظ أيضاً أنّها جاءت كلّها على صورة لفظيّة واحدة، وما كان بالإمكان التفريق بينها وفهمها الفهمَ الصحيحَ لو اكتفينا بوضعها في سياقها الصرفيّ فقط، أي بالنظر إلى صيغتها ومعنى أصولها؛ لأنّ لها صورةً واحدةً في اللفظ هي "اِسْتَقَلَّ" مع الفاعل المذكّر أو "اسْتَقَلَّتْ" مع الفاعل المؤنّث. فلولا السياق النحويّ أو التركيبيّ الذي يطلعنا على اختلاف المسندات إليها، وعلى المتعلّقات المختلفة، وعلى كون الفعل متعدّياً مرّةً ولازماً أخرى لما كان بوسعنا فهم هذه المعاني وإدراك الفروق الموجودة بينها.

وقد نبّه الألسنيّون المحدثون على دور السياق في تحديد معنى أيّ كلمة من الكلمات. يقول ستيفن أولمان: "كثير من كلماتنا له أكثر من معنى، غير أنّ المألوف هو استعمال معنى واحد فقط من هذه المعاني في السياق المعيّن. فالفعل "أَدْرَكَ" مثلاً إذا انتُزِع من مكانه في النظم يصبح غامضاً غير محدّد المعنى، هل معناه: لحق به، أو عاصره، أو أنّه يعني: رأى، أو بلغ؟ إنّه التركيب الحقيقيّ المنطوق بالفعل هو وحده الذي يمكنه أن يجيب عن هذا السؤال"[128]. وواضح من

هذا المثال أنّه ليس من وضع المؤلّف، بل هو للمترجم استبدله بمثال المؤلّف، وآثره عليه لأنّه أشمل منه وأقرب إلى الفهم كما يقول[129]. أمّا المعاني المختلفة التي ذكرها فيمكن فهمها من الأمثلة الآتية: جرى الشرطيّ وراء الهارب حتّى أدركه، أي لحق به، وعاش فلان حتّى أدرك زمن المجاعة، أي عاصره، وأدرك ببصره، أي رأى، وأدرك الغلام، أي بلغ[130]، ومنها قولهم: أَدْرَكَ الثمرُ أي بلغ، وأَدْرَكَ الدقيق بمعنى فَنِيَ، وأدرك المعنى أو المسألة بعقله: فهمهما[131].

وقريب من هذا ما ذهب إليه الأستاذ رابح بوحوش في حديثه عن الصيغ ومعانيها؛ إذ أقرّ أنّها تتأثّر بالسياق ويتفاعل بعضها ببعض حين قال: "أمّا من حيث الاستعمال فإنّنا نؤمن بأنّ البناء الصرفيّ ليس صيغاً متميّزةً أو مستقلّةً مضموماً بعضها إلى بعض دون تفاعل أو تداخل، بل هي عناصر حيّة تستمدّ من السياق نشاطها وحيويّتها، فتؤثّر فيه ويؤثّر فيها، يخلقها وتخلقه؛ لأنّ الصيغ مثلها مثل الكائن الحيّ يكتسب حياته بالتفاعل مع أبناء جنسه من حيث التأثّر بهم والتأثير فيهم"[132].

وقد كان الدكتور تمّام حسّان من الذين تناولوا موضوع الصيغة الصرفيّة وعلاقتها بالمعنى، فأشار إلى أنّ المعنى الذي تفيده الصيغة يتضافر مع غيره من المعاني لتحديد الدلالة المرادة من كلمة ما، ولا يمكن الاقتصار عليه في فهمها، ويرى أنّ الصيغة "باعتبارها علامةً لا بدّ أن تدلّ على معنى المورفيم غير أنّ هناك فرقاً بين معنى العلامة الصرفيّة التي هي الصيغة ومعنى الكلمة التي هي المثال؛ فالمعنى الأوّل وظيفيّ، والثاني معجميّ. وأنا، وإن أخّرت الكلام على تعريف الكلمة وما يحيط بها من نقاش إلى ذكر منهج المعجم، أجدني مدفوعاً هنا إلى أن أناقش معنى الصيغة، والى شرح معنى الوظيفة فيه"[133]. ثمّ مثّل بصيغة "فاعَلَ" فقال إنّ لها معنىً وظيفيّاً هو المشاركة، ولا بدّ أن تكون صيغة فعلية وهذا جزء من معناها الوظيفيّ، وهي مسندة للغائب وهو جزء ثالث للمعنى الوظيفيّ، وهي ببنيتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل وصيغة الأمر منها، وهو جزء سلبيّ من المعنى. وأشار إلى أنّ المعنى المعجميّ نجده في الأمثلة التي يمكن أن تجيء على هذه الصيغة كقاتَلَ، وجادَلَ، وحاوَرَ وغيرها من الأمثلة التي توجد معانيها مفصّلةً في المعجم[134]. ثمّ ختم بقوله: "فالمعنى الوظيفيّ نحويّ صرفيّ، والمعنى المعجميّ عرفيّ اجتماعيّ إلى حدّ ما. وإنّما نقول إلى حدّ ما لأنّ الصفة الاجتماعية لا تتمّ إلاّ في المعنى الدلاليّ الذي يكشف عنه الحدث الكلاميّ"[135]. والذي يعنيه بالحدث الكلاميّ هو ما يحيط بالكلام من قرائن سياقيّة أو مقاميّة، وقد سبق أن قلنا إنّ تحديد المعنى بدقّة لا بدّ فيه من تضافر كلّ ما يحيط بالكلام من سياق صرفيّ ونحويّ ودلاليّ. وقد أشار أيضاً إلى أنّ الصيغة الصرفيّة قد لا تكون بمفردها كافية للدلالة على المعنى لوجود الغموض فيها، وتكون بحاجة إلى المثال ليوضّح ما فيها من غموض، ومثّل لذلك بصيغة مشتركة بين المصدر والصفة المشبّهة هي "فَعْل"؛ فقال إنّها لا تكفي للتعرّف على أحد معنيَيها إلاّ بالأمثلة نحو: شَهْمٌ وضَخْمٌ، وضَرْبٌ ونَصْرٌ. فالكلمات الأربع كلّها على صيغة واحدة، غير أنّ الأوليَين صفتان مشبّهتان والأخيرتَين مصدران[136].

ولقد سبق أن أشرنا إلى مثل هذا الغموض ووضّحنا أنّ الصيغة لا تكفي وحدها للدلالة على المعنى ومثّلنا بصيغة "اسْتَفْعَلَ" التي لا يمكن القول إنّها تدلّ على الطلب إلاّ إذا جاءت دالّة عليه في سياق معيّن، كما أنّها قد تدلّ في سياقات أخرى مخالفة على المطاوعة، أو الإصابة، أو التحوّل، أو المبالغة، أو غير ذلك من معانيها.

وفي الأخير نقرّر أنّ الزيادة إذا لم تكن للإلحاق أو من أصل الوضع فلا بدّ لها من معنى تدلّ عليه، وأنّ هذا المعنى لا يرتبط بالأحرف الزائدة وحدها، بل له صلة بالحروف الأصليّة أيضاً، ويلعب السياق دوراً أساسيّاً ومهمّاً في تحديده وتوضيحه. ففي قصة موسى - ʊ - مع الخضر، وقبل أن يخبره بالأسباب جاء بالفعل المزيد بكامل حروفه دون حذف "تستطع"، وحين أخبره بها حذف التاء منه؛ لأن المعنى انتهى "تسطع". وقد ذكر ذلك ابن كثير - رحمه الله – في تفسير

قوله تبارك وتعالى: ﴿ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾[137]، أي هذا تفسير ما ضقت به ذرعاً، ولم تصبر حتى أخبرك به ابتداء، ولما أن فسره له بينه ووضحه وأزال المشكل قال: (تسطع) وقبل ذلك كان الإشكال قوياً ثقيلاً، فقال: ﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾[138] فقابل الأثقل بالأثقل، والأخف بالأخف، وسوف نجد هذا في قصة ذي القرنين: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْباً﴾[139]؛ فعلوّ الجدار على صعوبته أسهل من نقبه؛ فحذف التاء مع علوّ الجدار في قوله "فما اسطاعوا" وأثبتها في صعوبة النقب "وما استطاعوا"[140].

وهذا الأمر ينص نصًّا صريحاً على إدراك علماء العربيّة للضرورة التلازمية بين المبنى والمعنى، وطريقة المعالجة باعتبار هذه الأسس والمرتكزات، بطريقة منهجية ملموسة، أي أن المتمعّن في هذه المسائل يلاحظ ذلك في النماذج المتشابهة، وهو أمر يدل جب أن تحتوي مقدمة المقال على تمهيد مناسب للموضوع، ثم طرح لإشكالية البحث ووضع الفرضيات المناسبة، بالإضافة إلى تحديد أهداف البحث ومنهجيته.

الهوامش:

[1] ينظر: اللسان والقاموس والتاج، مادّة (زيد).

[2] معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط، 1991م، 40/3.

[3] الصحاح، الجوهريّ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1984م، مادّة (زيد).

[4] الآية الأولى من سورة فاطر.

[5] صفوة التفاسير، الشيخ محمّد عليّ الصابوني، شركة الشهاب، الجزائر، ط5، 1990م، 40/3.

[6] تفسير النسفيّ المسمّى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل، النسفيّ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.، 332/3-333.

[7] الآية 17 من سورة محمّد.

[8] صفوة التفاسير، 210/3.

[9] جاء متعدّياً إلى مفعولين تسعاً وأربعين مرّة في القرآن الكريم كلّه، وذكر المفعولان جميعاً في ستّ وثلاثين منها. ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، مادة (زيد).

[10] الآية 10 من سورة البقرة.

[11] تاج العروس، السيّد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق الدكتور عبد العزيز مطر، مطبعة حكومة الكويت، 1970م، مادّة (زيد).

[12] لسان العرب، ابن منظور الإفريقيّ المصريّ، دار صادر، بيروت، د. ت، مادّة (زيد). وينظر: التاج، مادّة (زيد).

[13] اللسان، مادة (زيد).

[14] أساس البلاغة، الزمخشريّ، تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، 1982م، مادّة (زيد). وينظر: اللسان والتاج، مادّة (زيد).

[15] ينظر: معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة، الدكتور محمّد اللبدي، مؤسسة الرسالة، ط2، 1986م، ص99.

[16] ينظر: شرح المفصّل، ابن يعيش، 113/6.

[17] حروف الزيادة مجموعة في عدّة عبارات منها: سألتمونيها، وأليوم تنساه؟ وأسلمني وتاه، وهويت السمان، وأمان وتسهيل، وأهوى تلمسان. ينظر: التاج، مادّة (زيد).

[18] ينظر: الكتاب، 327/4.

[19] ينظر: نفسه، 326/4-327.

[20] نفسه. والعتلّ: الشديد الجافي، والبلزّ: المرأة الضخمة، والصمحمح: الرجل الشديد، والدُّرحرح: دويبّة أكبر من الذباب مبرقشة بحمرة وسواد وصفرة.

[21] نفسه، 327/4. والمرمريس: الأرض الملساء التي لا تُنْبِتُ.

[22] نفسه، 326/4-327. والبهلول: السيد الكريم، والعثوثل: الكثير اللحم الرخو، والعقنقل: الكثيب العظيم المتداخل الرمل.

[23] ينظر: أبنية الأفعال دراسة لغويّة قرآنيّة، الدكتورة نجاة عبد العظيم الكوفي، دار الثقافة، القاهرة، 1989م، ص21.

[24] الكتاب، 235/4.

[25] نفسه، 237/4.

[26] الممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيليّ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط 3، 1978م، ص31، وينظر: معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة، ص125.

[27] ينظر: ظاهرة الافتراض النحوي، رسالة دكتوراه، للباحث: حسن مغازي، صفحة 335 بمكتبة كلية دار العلوم بالقاهرة.

[28] وإنما قيل في (المحل)؛ لأنها قد تؤثر في إعراب ما بعدها في الظاهر نحو: من الزائدة في قولهم: (ما جاءني من رجل)، فـ(رجل) مجرور في الظاهر، وإن كان في المحل مرفوعا؛ لأنه فاعل.

[29] من الآية 155 من سورة النساء: ﴿ **فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِآيَاتِ اللّهِ**﴾، والآية 13 من سورة المائدة: ﴿ **فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً**﴾.

[30] الكتاب، 221/4.

[31] ينظر: التخمير، 4 / 111- 112.

[32] المصدر نفسه.

[33] الأشباه والنظائر، 1 / 249.

[34] مفتاح العلوم، للسكاكي، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983م. ص 100.

[35] الكتاب، 34/1.

[36] من الآية 155 من سورة النساء. وينظر ما تقدّم تفصيله في ص 21 من هذا المدخل.

[37] االكتاب، 221/4.

[38] ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق د. أحمد الخراط، ط2، دار القلم، دمشق، 1405هـ، ص 271، والجنى الداني في حروف المعاني، لابن أم قاسم، تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، المكتبة العربية، حلب، 1393هـ، ص 316.

[39] شرح الكتاب، للسيرافي، 76/4.

[40] شرح المفصل، 8/ 128.

[41] المنصف، 14/1- 17. وثمة خلاف بين العلماء في أنواع الزيادة، ينظر: الممتع، ص 205- 206، وهمع الهوامع، جلال الدين السيوطي، دار المعرفة، بيروت، د. ت، 2 /216، وشرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، المكتبة العربيّة، حلب، ط1، 1973م، ص 107، والصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة اشتقاقا ودلالة، للدكتور ناصر حسين علي، المطبعة التعاونية، دمشق، 1989م، ص 162.

[42] ينظر: الممتع في التصريف، ص 167.

[43] المنصف، 13/1- 14.

[44] ينظر: شرح الشافية، 64/1-65 وأبنية الأفعال، ص22.

[45] شرح الشافية، 59/1-60.

[46] أبنية الأفعال، ص22.

[47] المنصف،14/1.

[48] نفسه.

[49] نفسه 14/1- 15.

[50] الخصائص، 123/3- 124.

[51] نفسه 121/3.

[52] نفسه.

[53] نفسه 122/3.

[54] نفسه 123/3.

[55] نفسه 123/3- 124.

[56] نفسه 124/3.

[57] الآية 16 من سورة البقرة.

[58] المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، ابن جنّي، تحقيق محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1998م، 136/1.

[59] أبنية الأفعال، ص23.

[60] المنصف، 15/1- 16.

[61] أبنية الأفعال، ص23.

[62] المنصف، 15/1.

[63] من الآية 60 من سورة البقرة.

[64] صفوة التفاسير،62/1.

[65] قد يكون المفعول مقدّراً يُفهَم من سياق الكلام كما في الآية اللاحقة.

[66] الآيتان 6 و7 من سورة الغاشية.

[67] صفوة التفاسير، 522/3.

[68] الآية 49 من سورة البقرة.

[69] ينظر: إعراب القرآن، أبو جعفر النحّاس، تحقيق الدكتور غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1985م، 223/1.

[70] الآية الأولى من سورة القيامة.

[71] الآية 18 من سورة إبراهيم.

[72] ينظر: صفوة التفاسير، 94/2-95.

[73] هذه العناصر هي: المادّة والصيغة والمعنى.

[74] من صيغ العربيّة وأوزانها "أفعل"، الدكتور عبد العليم عبد الباسط المرصفي، دار مرجان للطباعة، القاهرة، ط1، 1978م، ص 12.

[75] الخصائص، 98/1.

[76] ينظر: شرح الشافية، 83/1 وشرح الملوكي، ص95.

[77] الكتاب، 68/4.

[78] نفسه، 68/4-78.

[79] نفسه، 75/4.

[80] ديوان العجّاج برواية الأصمعيّ، تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، 1971م، ص33.

[81] المحتسب، 178/2.

[82] من الآية 42 من سورة القمر.

[83] من الآية 286 من سورة البقرة.

[84] المحتسب، 178/2.

[85] الآية 114 من سورة هود.

[86] سنن الترمذي، الحديث رقم 1910، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في معاشرة الناس، ومسند أحمد، الحديث رقم 20392، مسند الأنصار، حديث أبي ذر الغفاري.

[87] المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمّد أحمد جاد المولى وعليّ محمّد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا، بيروت، 1986م، 384/1-385.

[88] شرح الشافية، 83/1.

[89] الآية 45 من سورة النساء.

[90] الآية 62 من سورة آل عمران.

[91] شرح الشافية، 83/1.

[92] الآية 42 من سورة القمر.

[93] الآية 94 من سورة الشعراء.

[94] من الآية 164 من سورة النساء.

[95] المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1995م، 56/2 وما بعدها.

[96] ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعلي بن سلطان محمد القاري، تحقيق جمال عيتاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ - 2001م، 255/1.

[97] هذه لغة ضعيفة في (أغلق). ينظر: اللسان والصحاح والقاموس مادة (غلق).

[98] من الآية 164 من سورة النساء.

[99] من الآية 4 من سورة المزّمّل.

[100] الآية 23 من سورة يوسف.

[101] ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.، 211/12.

[102] الآية 49 من سورة إبراهيم.

[103] روح المعاني، 256/13.

[104] الآية 10 من سورة نوح.

[105] ينظر: البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي، تحقيق مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 1415هـ - 1995م، 76/4.

[106] من الآية 222 من سورة البقرة.

[107] روح المعاني، 237/1.

[108] الآية 97 من سورة الكهف.

[109] أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لعبد الله بن عمر البيضاوي، دار الفكر، بيروت، د.ت.، 524/3.

[110] من الآية 76 من سورة الكهف.

[111] من الآية 82 من سورة الكهف.

[112] روح المعاني، 14/16.

[113] من الآية 136 من سورة النساء.

[114] زاد المسير في علم التفسير، لعبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1404هـ، 349/1.

[115] الآية 15 من سورة محمد.

[116] التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، لفخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ - 2000م، 50/28.

[117] شرح الملوكي، ص 95.

[118] نظرات في التراث اللغويّ العربيّ، الدكتور عبد القادر المهيري، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط1، 1993م، ص 12.

[119] نفسه ص 12- 13.

[120] نفسه ص 13.

[121] الخصائص، 154/2.

[122] عنوان الباب هو: باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني. ينظر: الخصائص، 152/2 – 168.

[123] لقد شغلت الصلة بين اللفظ والمعنى بال الفلاسفة وعلماء اللغة قديماً وحديثاً. وقد أفرد الدكتور إبراهيم أنيس فصلاً لهذا الموضوع أشار فيه إلى أشهر نظريّتين. ينظر: دلالة الألفاظ، الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، ص 62-74.

[124] نظرات في التراث اللغويّ العربيّ، ص 16.

[125] نفسه.

[126] ينظر: اللسان، مادّة (قلل).

[127] ينظر: المعجم الوسيط، لجنة من العلماء، دار الفكر، د. ت.، مادّة (قلل).

[128] دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة الدكتور كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، د. ت.، ص 57 – 58.

[129] نفسه، ص 57 – 58 الهامش رقم 31.

[130] نفسه، هامش ص 58 بتصرّف.

[131] ينظر: اللسان والقاموس والمعجم الوسيط، مادة (درك).

[132] البنية اللغويّة لبردة البوصيري، رابح بوحوش، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993م، ص 88.

[133] مناهج البحث في اللغة، الدكتور تمّام حسّان، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1979م، ص 207.

[134] نفسه، ص 208.

[135] نفسه.

[136] نفسه.

[137] من الآية 82 من سورة الكهف.

[138] من الآية 78 من سورة الكهف.

[139] الآية 97 من سورة الكهف.

[140] ينظر: تفسير ابن كثير، 188/5.